



ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)



مفهوم

التعطيل الدستوري وأنواعه

The concept

of constitutional obstruction and its types

مدرس دكتور عزيز مصلح حسين علي

الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون العام

Email: azeez.al-tameemi@aliraqia.edu.iq

Asst. Prof. Aziz Muslih Hussein Ali

Aliraqia University

College of Law and Political Science

Public Law Dep.

1446هـ

بغداد

2025م

المخلص: مفهوم التعطيل الدستوري ينطوي على اختلال توازن السلطة وتوقف عملية تنفيذ الدستور بصورة تامة أو جزئية، مما يؤدي إلى انهيار آليات العمل الديمقراطي. هذا المفهوم يحمل أبعاداً قانونية وسياسية، تنعكس في كيفية تعامل الأنظمة مع الأزمات التي قد تؤثر على استقرار الحكم. يعد التعطيل الدستوري حدثاً بالغ الخطورة قد ينتج عن إعلانات حالة الطوارئ، أو الانقلابات، أو حتى القرارات الأحادية الجانب من السلطات التنفيذية، مما يفرض تساؤلات أساسية حول الالتزام بالقوانين وحقوق المواطن.

تعتمد أنواع التعطيل الدستوري على السياقات المختلفة التي تظهر فيها، مما يعكس تعقيد العلاقات بين الحاكم والمحكوم. فالتعطيل الجزئي، الذي يحدث عند تقليص بعض الحقوق أو المؤسسات دون إلغاء الدستور بكامله، يمكن أن يختلف بشكل ملحوظ عن التعطيل الكامل الذي يستدعي إلغاء الدستور كلياً. عبر هذا التحليل، يظهر كيف يمكن أن تتأثر الشرعية السياسية والتوازن الاجتماعي بسبب الاستجابات السابقة للأزمات، مشيراً إلى أهمية توافر آليات فعالة لضمان مقاومة التعطيل الدستوري.

كلمات مفتاحية: التعطيل الدستوري، آليات العمل الديمقراطي، حالة الطوارئ، الشرعية السياسية، والتوازن الاجتماعي.

Abstract: The concept of constitutional suspension involves an imbalance of power and a complete or partial cessation of constitutional implementation, leading to the collapse of democratic mechanisms. This concept carries legal and political dimensions, reflected in how regimes deal with crises that could affect the stability of governance. Constitutional suspension is a highly dangerous event that may result from declarations of a state of emergency, coups, or even unilateral decisions by executive authorities. This raises fundamental questions about adherence to laws and citizens' rights. The types of constitutional suspension depend on the different contexts in which they occur, reflecting the complexity of relations between the ruler and the ruled. Partial suspension, which occurs when certain rights or institutions are curtailed without the constitution being completely abolished, can differ significantly from complete suspension, which requires the complete abolition of the constitution. Through this analysis, we demonstrate how political legitimacy and social balance can be affected by previous responses to crises, highlighting the importance of having effective mechanisms in place to ensure resistance to constitutional suspension.

Keywords: constitutional obstruction, democratic mechanisms, state of emergency, political legitimacy, and social balance.

المقدمة:

تعتبر مسألة التعطيل الدستوري من الموضوعات المهمة داخل حقل العلوم السياسية، حيث تلعب دوراً محورياً في معالجة التوازن والتعاون بين الحقوق الأساسية للدولة والمواطنين. ويتضح مفهوم التعطيل الدستوري في عدم القدرة على تنفيذ بعض مواد الدستور لأسباب متعددة، مثل الأزمات السياسية، أو الكوارث الطبيعية، أو حتى حالة الحرب. يشير التعطيل الدستوري إلى الظروف التي تتطلب تجميد بعض الإجراءات الدستورية، مما يطرح تساؤلات حول الشرعية وحقوق الأفراد في سياق الحفاظ على النظام العام.

تتباين أنواع التعطيل الدستوري وفقاً للإجراءات المتبعة وحجم الضرورة التي تفرضه. فهناك التعطيل الكلي الذي يعكس تحولاً في النظام السياسي بمقدار يمس أساسيات الحكم، بينما يشمل التعطيل الجزئي

حالات محددة يُعطل فيها إجراء معين دون سواها، مما يحتمل أن يكون له آثار فورية على حقوق الأفراد دون إلغاء كامل للشرعية الدستورية. علاوةً على ذلك، تكتسب مناقشة التعطيل الدستوري أهمية خاصة في الزمن المعاصر، في ظل تزايد الأزمات الاجتماعية والسياسية، مما يثير المخاوف حول تجاوز الحكومات لحدود سلطاتها، وتأثير ذلك على القيم الديمقراطية.

أولاً: هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم التعطيل الدستوري وأنواعه، حيث يعتبر هذا الموضوع من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأنظمة السياسية ودورها في ضمان حقوق الأفراد. يتناول البحث مختلف السياقات التي يُفعل فيها التعطيل الدستوري، من الأزمات السياسية إلى الظروف الاستثنائية، وكيف يُسهم ذلك في تغيير المعادلات القانونية والاجتماعية في الدولة. يركز البحث بشكل خاص على دراسة تلك الآثار السلبية والإيجابية للتعطيل، وكيف يمكن أن تتداخل المعايير القانونية مع الواقع السياسي في اختبارات القوة وتوازنات النفوذ.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث حول مفهوم التعطيل الدستوري في التشابكات المعقدة بين السياسة والقانون حيث يمتزج النظر القانوني بواقع الممارسات السياسية في الدول التي مرت بتجارب ديمقراطية أو استبدادية. يتمحور البحث حول عدة إشكاليات رئيسية، أولها أنواع التعطيل الدستوري. يتوجب تناول المصطلحات القانونية والأبعاد السياسية التي توطر مفهوم التعطيل، حيث يمثل تحدياً أمام الفهم الكامل للدستور كمحدد للصلاحيات والحقوق. من جهة أخرى، تبرز القضايا المتعلقة بأسباب التعطيل وأنواعه، إذ يعكس كل نوع من هذه الأنواع أشكال صارمة تتفاوت من حالة إلى أخرى. فالتعطيل قد يحدث في سياقات متعددة، سواء نتيجة لأزمات سياسية طاحنة، أو توترات اجتماعية.

ثالثاً: منهجية البحث:

المنهجية التي تم استخدامها في هذه الدراسات تعتمد على منهجيات كمية ونوعية، حيث إن لكل منهج مميزاته وعيوبه الخاصة، ولهذا فإنه يتعين علينا اختيار المنهج بعناية وفقاً للسؤال البحثي المعني. كما يمكننا استخدام المنهج التاريخي لفهم كيفية تطور الدساتير وكيف أثرت الظروف التاريخية على صياغتها. وتم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يتضمن كل فصل ثلاث نقاط. يتناول الفصل الأول أنواع التعطيل الدستوري، حيث نبحث في النقطة الأولى عن التعطيل الكلي، بينما نوضح في النقطة الثانية التعطيل الجزئي، ونخصص النقطة الثالثة للتعطيل المؤقت. أما الفصل الثاني فيركز على أسباب التعطيل الدستوري، ويقسم أيضاً إلى ثلاث نقاط: تتعلق النقطة الأولى بالأزمات السياسية، في حين تتناول النقطة الثانية الأزمات الاقتصادية، وتتناول النقطة الثالثة الأزمات الاجتماعية. وفي الختام، أضفنا خاتمة تتضمن استنتاجات هامة.

المبحث الأول

أنواع التعطيل الدستوري

التعطيل الدستوري هو مفهوم معقد يتطرق إلى كيفية تعطيل أو تعليق القوانين الدستورية، ويُقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية توضح عمق هذا المفهوم. أولاً، التعطيل الكلي، الذي يحدث عندما يتم تعليق الدستور بالكامل، مما يؤدي إلى غياب أي إطار قانوني للحكم. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تتولى السلطة

التنفيذية أو العسكرية إدارة البلاد بشكل تام، مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وصعوبة تحصيل العدالة. مثال معروف على ذلك هو الانقلابات العسكرية، حيث يتم القضاء على جميع المؤسسات الدستورية في لحظة⁽¹⁾.

على الجانب الآخر، نجد التعطيل الجزئي، حيث يتم تعليق أجزاء معينة من الدستور، بينما تبقى أجزاء أخرى سارية. هذا النوع يحدث عادة في أوقات الأزمات، مثل حالات الطوارئ، حيث تجد الحكومات نفسها مجبرة على اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة تهديدات معينة. رغم أنه يمكن أن يُنظر إلى هذا النوع كحل مؤقت، إلا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تبعات طويلة الأمد إذا لم يُعد العمل بالدستور بعد انتهاء الأزمة⁽²⁾.

وبالنسبة للتعطيل المؤقت، فإنه يشير إلى الانقطاع المؤقت لبعض الحقوق أو العبارات الدستورية لفترة زمنية معينة، وغالباً ما يُطبق خلال أوقات الأزمات أو الحروب. ورغم أن هذا النوع قد يسمح بالعودة السريعة إلى الوضع الدستوري الطبيعي، إلا أنه يحمل مخاوف أكثر، حيث توجد احتمالية لتجاوز السلطات لحدودها وخلق واقع جديد يتجاوز التوقيت المحدد⁽³⁾.

من جهة أخرى، يمكن القول إن التعطيل المؤقت يُعتبر من الأنواع التي تُفرض لفترات زمنية محددة ومعينة، وغالباً ما يرتبط بالأزمات السياسية أو الطبيعية التي تمر بها البلاد. مثلاً، قد تُعلق بعض النصوص الدستورية خلال فترة الانتخابات، أو خلال أوقات الأزمات الصحية التي تستدعي ذلك، لكن يُشترط أن تظل هناك خطة زمنية واضحة لاستعادة الوضع الطبيعي. بينما التعطيل الدائم يعكس حالة أكثر تطرفاً وتعقيداً، حيث يُعطل الدستور لفترة غير محدودة، مما قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي بشكل كامل. هذه الديناميكيات تُظهر كيف يمكن أن يؤثر التعطيل على البنية الأساسية للدولة⁽⁴⁾.

فهم هذه الأنواع المختلفة يساعد بشكل كبير في تقدير المخاطر السياسية والدستورية التي قد تترتب عليها، وهذا يدعو إلى ضرورة ملحة لمراجعة القوانين والسياسات بشكل يتماشى مع المبادئ الأساسية للعدالة والديمقراطية التي نسعى جميعاً لتحقيقها في مجتمعاتنا. إن التحقق من مدى توافق هذه المعطيات مع علاقتنا بالقانون يظل أمراً في غاية الأهمية. يبقى الأمل في أن تستند هذه الإجراءات الحيوية إلى قاعدة قانونية راسخة وواضحة، تُعزز من سيادة القانون وتخدم مصلحة المجتمع ككل بجميع فئاته وشرائحه، مما يمنح شعوراً بالأمان والاستقرار الذي نحتاجه جميعاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بمبادئ العدالة يساهم بالتأكيد في بناء مجتمع يضمن حقوق الأفراد ويشجع على المشاركة الفعالة في الشؤون العامة⁽⁵⁾.

1. د. طعيمه الجرف النظرية العامة للقانون الدستوري وتطور النظام السياسي والدستوري في مصر المعاصرة من فترة اعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى الان - دار النهضة العربية الطبعة الثالثة. القاهرة 2001 - ص195.

2. د. طعيمه الجرف نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي والدستوري في مصر المعاصرة من فترة اعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى الان - دار النهضة العربية الطبعة الثالثة. القاهرة 2001 - ص195.

3. د. بكر القباني ثورة 23 واصل العمل الثوري - ص45.

4. د. جعفر عبد السادة ابهير- تعطيل الدستور دراسة مقارنة- الطبعة الاولى عمان - دار الحامد للنشر والتوزيع - 2008- ص49.

5. د. ابراهيم عبد العزيز شبحا- مبادئ الانظمة السياسية- ص243 - ص244.

المطلب الاول: التعطيل الكلي

عندما نتحدث عن "التعطيل الكلي"، فإننا نتناول حالة خطيرة تواجه فيها الدولة أزمات سياسية أو اجتماعية تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تطبيق القوانين والدستور بشكل فعال. التعطيل الكلي يحدث عندما تتوقف مؤسسات الدولة الرئيسية عن العمل، وقد يتجسد ذلك في عدة أشكال، مثل الإلغاء الكامل لجلسات البرلمان أو عدم قدرة الحكومة على تنفيذ القرارات. هذه العملية قد تؤدي إلى حالة من الفوضى حيث يفقد المواطنون الثقة في النظام وفي قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار.

التعطيل الكلي، بحد ذاته، ليس مجرد حالة عابرة، بل يمثل نقطة تحوّل في الحياة السياسية للدولة. يستوجب الأمر مجهوداً كبيراً لاستعادة النظام وإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. التجارب التاريخية تشير إلى أن التعطيل الكلي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية، سواء كانت إيجابية أو سلبية. لذلك، يظل فهم التعطيل الكلي جزءاً أساسياً من دراسة الأنظمة الدستورية وتأثيراتها على الفئات المختلفة في المجتمع⁽¹⁾.

التعطيل الكلي يشير إلى تلك الحالة الحرجة التي ينجم عنها توقف كامل أو استثنائي لعمل الدستور أو تطبيقه بشكل فعلي، مما ينعكس سلباً على المؤسسات السياسية والدستورية في الدولة. يحدث هذا النوع من التعطيل عادةً في أوقات الأزمات، مثل الحروب، الانقلابات، أو حتى حالات الطوارئ المعلنة. في مثل هذه الظروف الصعبة، يتم تعليق جميع أو معظم الحقوق والضمانات الدستورية التي يكفلها الدستور، مما يؤدي إلى تفكك مؤسسات الدولة وغياب المراقبة والرقابة الضرورية التي تضمن سير الأمور بشكل طبيعي وفعال. إن استمرار هذا التعطيل لفترات طويلة يمكن أن يسبب تدهوراً في الحالة السياسية والاجتماعية، إذ يفقد المواطنون الثقة في النظام الحاكم ويشعرون بعدم

الأمان والاستقرار⁽²⁾.

عندما يُعلن عن تعطل كلي للدستور، تصبح السلطات التنفيذية والعسكرية قادرة على اتخاذ إجراءات تتجاوز القوانين التقليدية المعتادة، مما يؤدي إلى خلق بيئة من عدم الاستقرار السياسي قد تكون أكثر تعقيداً مما يتخيله البعض. تحت هذه الظروف، يصبح من الشائع أن تتخذ الحكومة قرارات مهمة دون استشارة البرلمان، وهذا بدوره يساهم في إيجاد ما يمكن أن يوصف بتعزيز السلطة المركزية وتقليص مساحة المشاركة الشعبية التي تتمتع بها الجماهير⁽³⁾.

ومع مرور الوقت، قد تتطور آثار التعطيل الكلي إلى حالة من القبول الشعبي أو الرفض القوي بين المواطنين، مما يدفع نحو تحقيق تحول بين واقع الطوارئ والقلق الكبير الذي يحيط بالرغبة في العودة إلى النظام الدستوري السليم. تاريخياً، شهدت العديد من الدول حالات من التعطيل الكلي لجعل الحكم

1. د. صلاح احمد السيد جودة الشرعية والثورة واثارها على النظام الدستوري المصري دراسة لأحداث ثورة 25 يناير 2011 دار النهضة العربية ص 94.

2. د. علي غالب، القانون الدستوري، مطبعة دار الحكمة، 1991- ص 191.

3. د. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري، ط1، دار الحكمة، الموصل، 1989، ص 137.

أكثر فعالية في مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات المختلفة، ولكنها غالباً ما تواجه نقداً كبيراً لعدم قدرتها على تحقيق توازن سليم بين السلطة وحقوق الأفراد الأساسية. لذا، يعتبر التعطيل الكلي نقطة تحول حاسمة في مسار تطور النظام السياسي للدولة، مما يفرض تساؤلات عديدة ومعقدة حول شرعية السلطة ومدى احترام حقوق الأفراد وأهمية الاستقرار القانوني في المجتمع⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التعطيل الجزئي

التعطيل الجزئي هو نوع من أنواع التعطيل الدستوري الذي يتسم بتعليق أو وقف بعض جوانب الدستور أو القوانين دون المساس بكل بنود النظام القانوني. يمكن تصوره كإيقاف عمل أجزاء معينة من الدستور أو القوانين السارية لفترة محددة، مما يسمح بوجود حالة من التوازن بين الحفاظ على الصلاحيات الأساسية للدولة وضرورة مواجهة الظروف الاستثنائية أو الأزمات. في العديد من الحالات، يُستخدم التعطيل الجزئي كاستجابة لأوضاع سياسية أو اقتصادية حساسة، ويُعتبر أداة تُمكن الحكومات من معالجة الأزمات دون الحاجة إلى تجاوز الكلي لكل القوانين السارية⁽²⁾.

تتجلى ملامح التعطيل الجزئي في عدة أوجه، مثل التوقف المؤقت عن تنفيذ بعض المواد ذات الطابع الحساس، سواء كانت تتعلق بالحقوق المدنية أو الإجراءات القانونية أو حتى تدخل السلطات التنفيذية في المجالات التي تتطلب حوكمة فاعلة في أوقات الأزمات. ويمكن أن يُصدر القرار المتعلق بالتعطيل الجزئي من قبل السلطة التنفيذية أو من جانب البرلمان، وغالباً ما يتطلب وجود مبررات واضحة، مثل ارتفاع معدلات الجريمة أو الأزمات الصحية العامة. من جهة أخرى، يثير التعطيل الجزئي قضايا تتعلق بالشرعية والمراقبة، حيث ينبغي أن تبقى الآليات القانونية موجودة لضمان عدم إساءة استخدام هذه السلطة⁽³⁾.

من المهم أن نلاحظ أن التعطيل الجزئي، رغم ضرورته في بعض الأحيان، يحمل مخاطر معينة تتعلق بتأثيراته على الديمقراطية وحقوق الأفراد. لا بد من وجود آليات لمراقبة فعالية هذه القرارات وتقييم آثارها على المدى البعيد، حيث يمكن أن يؤدي سوء استخدامها إلى تقويض الثقة في النظام القانوني ككل. يتطلب الأمر من الجهات التنفيذية أن تكون شفافة وذات مسؤولية عند اتخاذ قرارات ذات تأثير كبير على الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، مما يضمن عدم تجاوز المعايير الدستورية الأساسية.

التعطيل الجزئي يشير إلى حالة يتم فيها تقليص أو إلغاء جزء معين من النصوص القانونية أو الدستورية أو المؤسسات الحكومية. يحدث ذلك دون المساس بالهيكل الكلي للنظام السياسي القائم. هذه الظاهرة قد تظهر في ظروف استثنائية وغير عادية، عندما تواجه الدولة أزمات سياسية حادة أو ظروف اقتصادية صعبة أو حالة من عدم الاستقرار الأمني. في مثل هذه الأوقات، قد تضطر الجهات الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الاستقرار العام، على الرغم من أن ذلك قد ينطوي على المساس ببعض

1 . برهان غليون- قراءة في كتاب نقد السياسة الدولة والدين. المؤلفون. الأستاذ العربي لخامر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش ص33.

2 . د. ابو حميد الساعدي. مصدر نفسه. ص138.

3 . د. عبد الله اسماعيل البستاني. المساهمة في اعداد الدستور، ط1، 1961، ص162.

الحقوق الأساسية أو السلطات الممنوحة. إن إدارة هذه الأزمات تتطلب تمحيصاً دقيقاً لضمان تحقيق الموازنة بين حماية النظام واستمرار الحقوق⁽¹⁾.

قد يكون التعطيل الجزئي معبراً عن تدخل مؤسسات معينة، مثل فرض قيود على السلطات التشريعية في بعض المجالات الحيوية التي تتعلق بالأمن القومي. على سبيل المثال، قد تقرر الحكومة تعليق بعض الحقوق الأساسية المهمة مثل حرية التجمع أثناء فترات الطوارئ، بينما تبقى القوانين الأخرى التي تتعلق بحماية الأمن العام سارية المفعول. هذه التعديلات، ورغم أنها تهدف إلى حماية البلاد من أي تهديدات محتملة، تثير على الدوام الكثير من التدقيق والنقاش العام. يأتي ذلك خصوصاً فيما يتعلق بالحدود التي يمكن أن تُمارس بها هذه الإجراءات، وما هي العواقب المحتملة على الحقوق الفردية والجماعية، ومدى تأثير ذلك على المجتمع بشكل عام⁽²⁾.

كما يُعتبر التعطيل الجزئي مسألة قانونية معقدة جداً، إذ تتطلب توضيحاً دقيقاً بين الشرعية الدستورية والواقع السياسي المتغير. فبينما قد تبرر الحكومة هذه الإجراءات لدواعي الأمن أو السلامة العامة، يُمكن أن تُعتبر أيضاً تجاوزاً لبعض المبادئ الديمقراطية الأساسية التي تُعتبر راسخة. لذا، من المهم والمُلح تحقيق توازن دقيق بين حماية المجتمع وضمان عدم التلاعب بالقيم الدستورية الأساسية. تعد هذه الإشكالية مركزية في نقاشات ومعادلات علم السياسة والقانون، حيث تبرز الأسئلة المعقدة حول حدود السلطة وأهمية حماية الحقوق الأساسية في الأوقات الصعبة، مثل الأزمات والمواقف الاستثنائية⁽³⁾.

المطلب الثالث: التعطيل المؤقت

التعطيل المؤقت يُعتبر من أشكال التعطيل الدستوري التي تقابلها ظروف استثنائية تُستدعي أحياناً تقييد فعالية الدستور بشكل مؤقت. باختصار، يتمثل التعطيل المؤقت في تعليق بعض الحقوق أو المعايير الدستورية لفترة زمنية محدّدة، لكنه لا يفقد شرعيته أو يخرج عن السياق القانوني للدولة. يحدث ذلك عادةً في ظل ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية، الأعمال الحربية، أو الأزمات الصحية الشديدة. في هذه الحالات، يمكن اعتبار أن هناك حاجة ملحة لمعالجة الوضع بشكل سريع يتطلب تحجيم السلطات والحقوق المدنية ربما لحماية الأمن العام⁽⁴⁾.

المدى الزمني لتعطيل الحقوق يشدد على فكرة التقييد المؤقت، مما يعني أن هذه الإجراءات يجب أن تُراجع بانتظام ويمكن استئناف العمل بالدستور بشكل آمن بعد انتهاء الأزمة. ويُمثل هذا النوع من التعطيل نوعاً من التوازن بين الحفاظ على النظام العام وحماية الحقوق الفردية. وعلى الرغم من أن التعطيل المؤقت يمكن أن يُعتبر إجراءً قانونياً في ظروف حادة، إلا أن التطبيق غير السليم له يمكن أن

1 . سعدون عنتر الجنابي، احكام الظروف الاستثنائية في التشريع العراقي، ط1، دار الحرية، 1981 ص34.
2 . عبد الفتاح ماضي، & دراسات التحول الديمقراطي” في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية ص66.
3 . الدكتور منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار الورد الاردنية، عمان، سنة 2012 ط1، ص33.
4 . عبد الفتاح ماضي مع مجموعة مؤلفين، & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، 2021. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2-11 - 1025 الساعة الرابعة مساءً.

يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان أو تفاقم مشكلات سياسية، مما يستدعي توخي الحذر لضمان عدم تحول المؤقت إلى حالة دائمة أو جزئية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تُبرز التجارب التاريخية كيف يمكن للدول أن تُسجل فشلاً في إدارة التعطيل المؤقت، مما يؤدي إلى تداعيات طويلة المدى على المؤسسات الديمقراطية. مما يستدعي وجود أطر قانونية واضحة وآليات رقابية، خاصة في القرار النهائي حول متى وكيف يتم إنهاء التعطيل. هذه الأخيرة تعني أن التعطيل المؤقت ليس مجرد ممارسة قانونية، بل هو موضوع يتطلب توعية وعناية كبيرة لضمان أن تبقى السلطات تحت سيطرة الشعب، حتى في أصعب الأوقات⁽²⁾.

التعطيل المؤقت هو نوع شائع من أنواع التعطيل الدستوري الذي يمكن أن يحدث في سياقات متعددة وشديدة التنوع، وغالباً ما يكون نتيجة لأزمات سياسية أو اقتصادية أو أزمات اجتماعية خطيرة تستدعي اتخاذ إجراءات طارئة وفورية. الفكرة الأساسية في هذا السياق هي أنه يتم تعليق بعض المواد أو النصوص الدستورية لفترة محددة، وهذا التعليق يكون بهدف معالجة الوضع الراهن وتحسين الأوضاع بينما يبقى باقي المواد الدستورية سارية المفعول. إن هذا النوع من التعطيل، على عكس الأنواع الأخرى مثل التعطيل الكلي الذي يتضمن إلغاء النظام بالكامل، لا يستهدف النظام الدستوري بشكل كامل بل يركز على جوانب معينة تكون بعيدة عن العمل أو التنفيذ في الظروف العادية ومشروطة بوجود أزمة. لذا، يتم استخدام التعطيل المؤقت كوسيلة لاستعادة الاستقرار وضمان عودة النظام إلى حالته الطبيعية عند انتهاء الأزمة.

تتراوح أسباب التعطيل المؤقت بين مجموعة متنوعة من الكوارث الطبيعية التي قد تكون لها آثار كارثية، مثل الزلازل المدمرة أو الفيضانات الواسعة التي تغمر المدن والبلدات. في مثل هذه المواقف الحرجة، تصبح الدولة غير قادرة على تلبية المتطلبات العادية للحكم بشكل فعال، مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات العامة الأساسية التي يعتمد عليها المواطنون. هذه التحديات الكبيرة قد تؤدي إلى عرقلة أنشطة الحكومة بشكل مؤثر وتعطيل المرافق العامة التي تقدم الرعاية الصحية والتعليم والنقل، وبالتالي تؤثر على نوعية الحياة بشكل عميق⁽³⁾.

يمكن أن تتضمن الأسباب أيضاً الأزمات السياسية الكبيرة التي تترتب على الانقلابات أو الاستفتاءات التي تطالب بضرورة اتخاذ تدابير استثنائية وإجراءات عاجلة. في مثل هذه الحالات الحرجة يحق للسلطات القائمة اتخاذ تدابير فورية تهدف إلى ضمان استقرار البلاد وسلامتها العامة، وغالباً ما يتم ذلك من خلال متابعة آليات قانونية وقضائية محددة بهدف ضمان فرض الحد الأدنى من الحرية والحقوق الإنسانية المطلوبة أثناء فترة التعطيل⁽⁴⁾.

1 . الدكتور عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق، ط 2، بغداد، سنة 2013، ص 154-158.
2 . د. ثروت بدوي القانون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية في مصر 1971 ص 82.

3 . رعد الجدة التشريعات الدستورية في العراق السياسية، مطاب دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 89.

4 . منذر الشاوي، نظرية الدولة، مطبعة دار الحكمة بغداد 1981، ص 167.

تتطلب هذه العملية الدقيقة عادةً منح الثقة من قبل البرلمان أو الجهات المعنية لضمان الشفافية والمساءلة، مما يساعد على تجنب أي سوء استخدام للسلطة أو التفرد بها. تُعتبر هذه الإجراءات ضرورية لتعزيز استقرار الدولة ودعم حق المواطنين في التجمع والتعبير عن آرائهم بحرية وأمان، وهي عنصر أساسي للحفاظ على النظام الديمقراطي وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين⁽¹⁾.

من ناحية أخرى، يتسم التعطيل المؤقت بخصوصية مميزة تتمثل في إمكانية عودته إلى الوضع الطبيعي بمجرد زوال الأسباب التي أدت إليه، مما يعكس مرونة النظام الدستوري بشكل واضح. ومع ذلك، فإن التوازن بين الحفاظ على النظام العام مع ضمان الحقوق الفردية خلال هذه الفترة يعد من التحديات الكبيرة والمعقدة التي يواجهها المجتمع. لذا، فإن العدالة والمساءلة يجب أن تكون حاضرة بقوة لتحقيق نتائج إيجابية وفعالة. ومن الجدير بالذكر أن التعطيل المؤقت يمكن أن يتسبب أحياناً في ظهور توترات اجتماعية أو سياسية جديدة إذا رأى البعض أنه قد تم استخدامه بشكل مفرط أو دون مبرر كافٍ، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات بدلاً من حلها⁽²⁾.

المبحث الثاني

أسباب التعطيل الدستوري

تعتبر أسباب التعطيل الدستوري موضوعاً معقداً ويتطلب فهماً دقيقاً لما يمكن أن يؤدي إلى توقف الأنظمة السياسية عن العمل بكفاءة. أحد الأسباب الرئيسية هو الأزمات السياسية، التي قد تتضمن صراعات بين المؤسسات أو انقسامات داخلية حادة بين الأحزاب. عندما تدب الفوضى السياسية سواء نتيجة لانتخابات متنازع عليها أو تراجع الثقة في الحكومة، من الممكن أن تظهر دعوات للتعطيل، أي تعليق تطبيق بعض بنود الدستور. يحدث ذلك أحياناً تحت مبررات الحفاظ على الأمن الوطني أو استعادة النظام، لكن قد تكون لها عواقب بعيدة المدى على استقرار الدولة ومصداقية مؤسساتها⁽³⁾.

بالإضافة إلى الأزمات السياسية، تلعب الأزمات الاقتصادية دوراً مهماً في التعطيل الدستوري. الأوضاع الاقتصادية السيئة، مثل التضخم المرتفع أو معدلات البطالة المتزايدة، قد تدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات طارئة. البعد الاقتصادي للأزمات قد يؤدي إلى فقدان الثقة في قدرة الدولة على إدارة شؤونها، مما يساهم في ظهور دعوات لتعطيل بعض المبادئ الدستورية لضمان السيطرة على الأوضاع. ومع ذلك، مثل هذه القرارات غالباً ما تعتبر ذات طابع استبدادي وقد يواجهها الشارع بالرفض، مما يزيد من حدة الأزمات في المجال السياسي⁽⁴⁾.

1. أمل، أحمد. عدد المقالات: 2. تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان. المجلد 15، العدد 14، إبريل 2022، ص 33-1

2. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ج 1، طبعة 4، دار المعارف، 1965، ص 205.

3. قاسم حسين، أحمد & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي 2021. dohainstitute.org. تاريخ الزيارة 2025/1/4

4. مجموعة مؤلفين، القيادة في المجتمع العربي الإسلامي قبل الاستعمار: الأسس الاجتماعية، المرجعيات الثقافية، النماذج 2023. dohainstitute.org. تاريخ الزيارة 2025/1/14

لا ينبغي أيضاً إغفال الأزمات الاجتماعية، حيث تلعب عوامل مثل التمييز الاجتماعي، الفقر، وغلاء المعيشة دوراً محورياً. عندما يشعر فئات من المجتمع بالتهميش أو الاستغلال، يمكن أن يبادروا إلى الاحتجاجات ويدعون لإصلاحات. في مثل هذه الأوقات، قد تلجأ الأنظمة إلى تعطيل بعض الحقوق الدستورية كوسيلة لقمع المعارضة، مبررين ذلك بالحفاظ على النظام، لكن في النهاية، يمكن أن تؤدي تلك الاستجابة إلى تفاقم الأوضاع وتُغذي شعور عدم الرضا داخل المجتمع. لذا، تعتبر المسألة أكثر تعقيداً، حيث تُظهر كيف يمكن لكل أزمة جعل النظام الدستوري تحت التهديد، مما يزيد من تحديات الحكم واستقرار الدولة.

المطلب الاول: الأزمات السياسية

الأزمات السياسية تعد من أبرز العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التعطيل الدستوري، حيث تُعبر عن حالة من عدم الاستقرار تؤثر على سير مؤسسات الدولة وقراراتها. هذه الأزمات تتخذ أشكالاً متعددة، منها الأزمات الناجمة عن صراعات القوى السياسية المختلفة، سواء كانت بين الأحزاب أو داخل الحزب الواحد. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى هذه الصراعات على أنها صراعات على السلطة أكثر من كونها صراعات فكرية، مما يخلق انقسامات هوية ويدفع الأوضاع إلى حافة الفوضى⁽¹⁾.

من جهة أخرى، يمكن أن تنشأ الأزمات السياسية نتيجة لعدم القدرة على تحقيق التوافق الاجتماعي بين مختلف أطراف المجتمع. تخيل أنك تعيش في مجتمع تواجه فيه مجموعة من الفئات، مثل الجاليات العرقية، أو الطبقات الاجتماعية المختلفة، تحديات هدفها تحقيق مصالح معينة. حينما تخفق تلك الأطراف في الوصول إلى تفاهات متبادلة، تظهر الأزمات السياسية التي تمنع تطور الدولة واحتياجات شعبها. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل دور السلطات التنفيذية، حيث أن الاستبداد أو تجاوز الحدود الدستورية من قبل الحكومة يساهم أيضاً في تفاقم الأزمات ويؤدي إلى شلل دستوري يدفع بقرارات مقلقة؛ ويعزز من الشعور بعدم الأمان لدى المواطنين⁽²⁾.

في سياق أوسع، تفحص الأزمات السياسية التحديات التي تواجه النظام الديمقراطي. قد يظهر القلق بين شرائح متعددة من المجتمع بشأن نقص الشفافية أو الفساد، مما يُزيد من التوترات ويُعزز من الاستعداد للاحتجاجات الشعبية. وغالباً ما تؤدي هذه الأزمات إلى طلبات عاجلة للإصلاحات السياسية، لكن دون الاستجابة المناسبة، قد تتعرض السلطات إلى ضغط يتجلى في مظاهرات كبيرة أو حتى في محاولات للإطاحة بالنظام القائم. في النهاية، لكل أزمة سياسية تأثير مباشر أو غير مباشر على بنية النظام الدستوري، حيث يمكن أن تؤدي إلى التعطيل الدستوري، مما يؤثر على استمرارية ممارسة السلطات ويُضيّق الخيارات المتاحة لصانعي القرار⁽³⁾.

1. د. عبد الباقي نعمة عبد الله . الضروف الاستثنائية بين النظرية والتطبيق بحث منشور في مجلة العدالة العراقية العدد 201 سنة 1980 ص 219.

2. د. جعفر عبد السادة بهير الدراجي تعطيل الدستور دراسة مقارنة دار الحامد عمان 2008- ص 201.

3. عبد الفتاح ماضي. يقع الكتاب في 608 صفحات، مع مجموعة مؤلفين، & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، 2021. dohainstitute.org. تمت الزيارة 2024/1/11

الأزمات السياسية تعد من العوامل الرئيسية والمهمة التي تسهم بشكل كبير في حدوث التعطيل الدستوري، إذ تساهم هذه الأزمات في زعزعة الاستقرار السياسي في أي بلد، مما قد يستدعي وفي بعض الحالات تعليق العمل بالدستور أو إعادة النظر في قواعد اللعبة السياسية المتبعة. تأخذ الأزمات السياسية أشكالاً متعددة ومعقدة، فمنها الأزمات الحادة التي تتمثل في الصراعات العنيفة بين الفصائل السياسية المختلفة، وكذلك الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى الحركات الشعبية التي تستطيع التأثير على مجريات الأمور، وظهور أطراف جديدة تسعى إلى السيطرة على السلطة بطرق مختلفة. جميع هذه العوامل مجتمعة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية، مما يفضي إلى تصدع الكيان القانوني الذي يضبط وينظم العلاقة بين المواطنين والدولة، ويجعل الحياة السياسية أكثر تعقيداً وصعوبة⁽¹⁾.

عندما تتداخل المصالح السياسية مع الأزمات التي تعصف بالمجتمعات، يتم الخروج عن المسار التقليدي الذي تفرضه القوانين المعمول بها، مما يمهّد الطريق لإجراءات استثنائية وغير تقليدية مثل تعليق العمل بالدستور أو فرض حالة الطوارئ. في مثل هذه السيناريوهات المعقدة، يتعرض النظام القانوني الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات العامة للانتقاص والتعطيل، مما يزيد من الاستقطاب في المجتمع ويوسع دائرة الانقسام ووحدته التهديدات. في كثير من الأحيان، تجد القيم الديمقراطية نفسها في مأزق، حيث تضمحل وتترجع الحريات الفردية، مما يثير حفيظة وقلق حقيقي حول استمرارية الاستقرار السياسي على المدى البعيد⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية

الأزمات الاقتصادية تُعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التعطيل الدستوري وتزعزع استقرار الأنظمة السياسية في أي دولة. عندما تعاني الدولة من ركود اقتصادي، تكثر الشكوك بشأن الكفاءة المالية للحكومة وقدرتها على تنفيذ السياسات اللازمة لمعالجة الوضع. هذا الشعور بالسخط غالباً ما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الدستورية. الأزمات الاقتصادية، كما هو معروف، لا تنشأ في الفضاء الفارغ، بل تتفاعل مع عوامل أخرى مثل التوترات السياسية والأزمات الاجتماعية التي قد تفاقم الوضع الحالي.

للأزمات الاقتصادية أشكال متنوعة؛ فقد تعاني الدول من حمى التضخم، حيث ترتفع الأسعار بشكل غير مسبوق، ما يجعل الحياة اليومية للأفراد أكثر صعوبة. هنا، يتجه المواطنون إلى الشكوك حول قدرة الحكومة على السيطرة على الوضع الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى حركات احتجاج جماعية. أيضاً، يمكن أن تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى خلق حالة من الفوضى، إذ يجد الكثيرون أنفسهم دون

1 . ابو غانمي، أيمن. الشعب يريد: حين تآكل الديمقراطية نفسها، 2022. dohainstitute.org.
2 . توني ناجي، "الأزمات المالية"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في القطر العربية، العدد 28، 2114. جميل، هيل عجمي، "الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في البلدان المختارة"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 18، ص 1. 21.

مصادر دخل، مما يضعهم في مواجهة مباشرة مع السياسات الحكومية ويدفعهم للمطالبة بإجراء تغييرات جذرية قد تصل إلى المطالبة بإصلاح دستوري⁽¹⁾.

عند النظر إلى التاريخ القريب، نجد أن العديد من الأنظمة السياسية انهارت نتيجة للأزمات الاقتصادية الحادة، حيث تزايدت مطالب الشارع بالإصلاحات. وما حدث في دول ما يسمى بـ "الربيع العربي" يعد نموذجاً قوياً على ذلك؛ إذ ترافقت المشاكل الاقتصادية مع قضايا سياسية واجتماعية، على الرغم من أن الجذور تكمن بشكل رئيسي في الأزمات الاقتصادية. إن هذا التفاعل بين الأزمات الاقتصادية وقواعد الدستور يشير إلى أن دور الأزمات الاقتصادية يعد أكثر تعقيداً من كونه مجرد عامل مؤثر؛ بل هو بمثابة محرك رئيسي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات جذرية إذا لم تتم معالجته بحكمة⁽²⁾.

تُعتبر الأزمات الاقتصادية واحدة من أبرز العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التعطيل الدستوري في العديد من الدول، حيث تلعب دوراً محورياً في زعزعة استقرار الأنظمة السياسية الموجودة. تتجلى هذه الأزمات بشكل واضح في تدهور الأوضاع المالية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو بشكل مقلق، وزيادة معدلات البطالة، مما يخلق حالة من عدم الرضا العام التي يمكن أن تؤدي إلى احتجاجات ومطالبات ملحة بالتغيير. فعندما تتدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة، يصبح من السهل جداً على العناصر غير المستقرة الموجودة في المجتمع أن تستغل هذه الظروف detrimental لزيادة الضغوط على الحكومة، وهو ما يساهم بشكل كبير في اندلاع الأزمات السياسية المتتالية وقد يؤدي في بعض الحالات إلى تغييرات جذرية في النظام المعمول به. هذه الديناميكية تؤكد على العلاقة القوية بين الأوضاع الاقتصادية والسياسة، حيث يتفاعل كل منهما مع الآخر⁽³⁾.

عندما تحدث أزمات اقتصادية غير متوقعة، قد يلجأ العديد من القادة السياسيين إلى اتخاذ تدابير استثنائية تستهدف السيطرة على الوضع، مثل فرض القيود على الحريات العامة أو إجراء تعديلات قانونية تصب في مصلحتهم الشخصية على حساب المصلحة العامة للمجتمع. هذه القرارات عادةً ما تُعطي انطباعاً قوياً بوجود حالة من الاستبداد حيث يسعى الحكام بطرق شتى للحفاظ على سلطتهم، حتى في ظل ظروف اقتصادية معقدة للغاية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي مثل هذه الإجراءات المشددة إلى تفاقم الانقسام الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة، وزيادة احتمالات اندلاع العنف والصراعات الداخلية. وهذه الظروف تجعل من الصعب على المجتمع استعادة التوازن واستمرارية العدالة، وأحياناً تؤدي إلى حالة من التعطيل الدستوري الذي قد يكون له آثار خطيرة طويلة المدى⁽⁴⁾. يجدر بالذكر أن الأزمات الاقتصادية ليست وليدة اللحظة العابرة فقط، بل هي غالباً نتيجة لتراكمات تاريخية متعددة ومعقدة تشمل عجز السياسات الاقتصادية والتوجهات الخاطئة التي تتبناها الحكومة على مدى فترات

1 . ذويب، حمادي. أصول التشريع الإسلامي التكميلية-بين التقديس والديموقراطية. 2024 . dohainstitute.org . تمت الزيارة مساء 2024/1:6
2 . قاسم حسين، أحمد & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، 2021 . dohainstitute.org . تمت الزيارة مساء 2021/6:1
3 . عبد السلام الحضيري أ. خالد العربي، د. (2023). بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي . مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، hnjournal.net . تمت الزيارة يوم 2025/3/22 مساءً
4 . د. يحيى الجمل ، نظرية الضرورة في القانون الدستوري، بلا سنة ، طبع دار النهضة العربية، القاهرة، ص1901

طويلة. وبالتالي، فإن إيجاد حلول فعالة ومستدامة يتطلب تحليل عميق وشامل لجذور المشاكل الاقتصادية، وليس مجرد التركيز السطحي على النتائج التي تعكس الأزمات الحالية.

المطلب الثالث: الأزمات الاجتماعية

الأزمات الاجتماعية تعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على استقرار الأنظمة الدستورية وتساهم في تعطيل الدستوري. تتميز هذه الأزمات بتجذرها في حياة المجتمع اليومية، حيث تنشأ من خلافات عدّة، مثل التفاوت الاجتماعي، والأعراق، والبطالة، ومشكلات التعليم. عندما تصل هذه القضايا إلى مستوى عالٍ من التوتر، يمكن أن يندلع الصراع الاجتماعي، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية. الأمر الذي قد يجبرها على اتخاذ تدابير غير دستورية أو تعليق العمل بالدستور مدة غير محددة⁽¹⁾.

دعونا نتناول مثلاً قضية البطالة، التي تُعد من العوامل الرئيسية للأزمات الاجتماعية. عندما يشعر الناس أنهم غير قادرين على تأمين لقمة العيش، يزداد الإحباط وتحتدم المشاعر السلبية تجاه الدولة. هذا الإحباط يمكن أن يتحول إلى حركات احتجاجية، وهو ما يحصل في العديد من الدول عند تفشي البطالة. هذه الحركات قد تتطلب استجابة فورية من الحكومة، وفي بعض الأحيان، يتم استغلال عدم الاستقرار لوضع تدابير استثنائية، مما يؤثر سلباً على الأسس الدستورية⁽²⁾.

تلعب الأزمات الاجتماعية دوراً محورياً وهاماً في تشكيل المشهد السياسي والدستوري لأي دولة. فهي ليست مجرد مظاهر مشوهة أو عابرة للمجتمع، بل تمثل أيضاً مظهرًا معقدًا ومعبرًا عن جذور عميقة ومتشابكة من التوترات والصراعات التي قد تتسارع أو تتجذر بشكل أكبر نتيجة لعدة عوامل متداخلة ومتنوعة. تشمل هذه الأزمات عادةً عدم المساواة الاجتماعية الفادحة، التمييز العرقي أو الطائفي المُعقّد، بالإضافة إلى تراجع الثقة بشكل كبير في المؤسسات المختصة والمحورية. وذلك عندما يتصاعد الإحباط لدى الأفراد والعائلات بسبب الظروف الاجتماعية القاسية والضاغطة⁽³⁾.

- فقدان الشرعية

عندما نتحدث عن فقدان الشرعية في سياق التعطيل الدستوري، يصبح الأمر معقدًا ومثيرًا في آن واحد. فقدان الشرعية يحدث عندما يفقد النظام الحاكم المشروعية التي يستند إليها في الحكم، والتي يمكن أن تأتي من الدستور أو من دعم الشعب. في السياقات القانونية والسياسية، تُعدّ الشرعية عنصرًا أساسيًا لاستمرار أي نظام سياسي، فتساعد في الحفاظ على استقرار الهيكل الحكومي وتدعيم الثقة بين الشعوب والحكومات. عندما يتم تعطيل الدستور، غالبًا ما تظهر علامات تدل على عدم الشرعية، مما يُفضي إلى صراعات داخلية أو مقاومة من قبل الجماهير⁽⁴⁾.

1 . محمد ارزوقي نسيب أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الاول دار الامة للطباعة والنشر 1998 ص 62.

2 . علي سبتي محمد - وسائل حماية المشروعية - دار واسط للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - 1985 - ص 46.

3 . توام، رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر، 2022، dohainstitute.org، تم الزيارة الساعة الثامنة مساء من يوم 2025/2/3

4 . د. محمد عمد مولود - الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 2009- ص 81.

فقدان الشرعية يمكن أن يكون متعدد الأوجه؛ فقد تصدر الحكومة الموجودة قوانين أو مراسيم تتعارض مع الأطر الدستورية المفروضة سابقاً، وبالتالي، تظهر معارضة قوية من الأفراد والمجتمعات. هذه المعارضة قد تؤخذ في مجملها كوسيلة لإعادة تأكيد الشرعية، حيث يسعى المواطنون إلى استعادة الحقوق والحريات الممنوحة لهم بموجب الدستور. علاوة على ذلك، فقدان الشرعية يمكن أن يؤثر على العلاقات بين الحكومة والشعب بشكل عميق، حيث ينمو الشعور بالخيبة وفقدان الثقة، مما يترتب عليه آثار سلبية على الأداء الحكومي وعلى الوضع الاجتماعي بشكل عام⁽¹⁾.

إذا نظرنا إلى الأمر من منظور تاريخي، نجد أن فقدان الشرعية ليس ظاهرة جديدة، بل هو جزء من مسار تاريخي طويل من النزاعات السياسية والثورات. العديد من الأنظمة التي تدعي شرعيتها يمكن أن تفقد تلك الشرعية عندما تظهر عجزها عن الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب، أو تلجأ إلى القمع بدلاً من الحوار. في هذه الحالات، يمكن أن يتقوض السند القانوني الذي تقوم عليه الحكومة، مما يؤدي إلى فقدان الدعم العام وبالتالي خروجها عن دائرة الشرعية. على المستوى القانوني، يتضح ذلك حينما يتم التصدي لقوانين معينة أو دستورية لا تعكس الإرادة الشعبية، مما ينعكس سلباً على المبادئ الديمقراطية ويزيد من الهوة بين القوانين والممارسات الفعلية.

في النهاية، إن فقدان الشرعية ليس مجرد مصطلح قانوني بحت، بل هو مؤشر قوي يدل على وجود خلافات عميقة في الأوضاع السياسية والاجتماعية من جهة، كما يعد مؤشراً حقيقياً على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات داخلية تلبي تطلعات المواطنين من جهة أخرى. عندما يحدث فقدان الشرعية، تزداد المخاطر بشكل كبير بأن تنزلق البلاد نحو الفوضى أو الاضطرابات والعنف، مما يبرز أهمية الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية المرسومة وتوفير وتأمين حقوق المواطنين وحمايتهم من أي انتهاك. هذا يتطلب وجود دستور فعال يوازن بين السلطات المختلفة ويضمن العدالة والمساواة للجميع بلا استثناء. إن معالجة فقدان الشرعية في أي بلد تتطلب رؤية شاملة ومعمقة تستعيد الثقة بين الحكومة ومواطنيها، مما يجعلها خطوة حاسمة نحو ترسيخ دولة القانون وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

تلجأ الحكومة إلى مجموعة من الممارسات التي تقيد الحقوق. على سبيل المثال، قد يقوم النظام بإلغاء الانتخابات أو استغلال أطر قانونية لقمع المعارضة، مما يؤدي إلى تضيق نطاق الحريات. هنا يظهر تأثير التعطيل على التنوع السياسي والقدرة على التعبير، حيث تسيطر السرديات الحكومية على الفضاء العام، وتجعل من الصعب على المواطنين التمتع بحقوقهم مثل التعبير عن الرأي أو الاحتجاج السلمي⁽²⁾.

الخاتمة:

1 . توام، رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر، 2022 . dohainstitute.org . تمت الزيارة في تمام الساعة 10 مساءً من يوم 2024/3/5.

2 . محمود عاطف البنا مصدر سابق ص119،

تُعتبر ظاهرة التعطيل الدستوري نقطة تحول حاسمة للغاية في تطور الأنظمة السياسية والأنماط المؤسسية، حيث تُظهر العلاقة المعقدة بين السلطة الحكومية والحريات العامة الأساسية. من خلال ورقة العمل هذه، تم تناول جميع جوانب مفهوم التعطيل الدستوري وأنواعه المختلفة، بدءاً من التعريف الأساسي والواضح، وصولاً إلى أشكال التعطيل الدستوري المعروفة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على المجتمعات المتنوعة. يعكس تعطيل الدستور في العديد من الأحيان الأزمات العميقة السياسية أو الاقتصادية التي قد تمر بها الدول، مما يقود إلى اتخاذ إجراءات غير تقليدية تُبرر عبر مفاهيم الاستثنائية والأمن والخطر المتزايد. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد تهدف إلى حماية الدولة ومصالحها، فإنها غالباً ما تؤدي إلى تقويض الحقوق المدنية الأساسية وتعطيل عملية البناء الديمقراطي المستدام والفعال، مما يترك آثاراً سلبية بعيدة المدى على حياة الأفراد والمجتمعات.

اختتمت الدراسة بالإشارة إلى أهمية إطار العمل القانوني الذي يحدد كيفية استخدام التعطيل ومدى تأثيره على نظام الدولة. من الضروري التفكير في سبل معالجة الوضع بشكل يضمن الامتثال الكامل لمبادئ الدستور ويضمن حماية الحقوق الأساسية لجميع الأفراد المؤمنين بالمبادئ الديمقراطية. يُحذر من أن التعطيل الدستوري، في غياب الضوابط المناسبة، يمكن أن يُستخدم كأداة لإضفاء الشرعية على الاستبداد واحتكار السلطة. لذلك، يجب أن تظل الرقابة من قبل المؤسسات السياسية والقانونية والتشريعية حاضرة وبقوة، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة بشكل مستمر ودائم. إن غياب هذه الرقابة لن يؤدي فقط إلى قلة الالتزام بالممارسات الديمقراطية، بل قد يؤدي أيضاً إلى عواقب وخيمة تهدد النظام الديمقراطي والحقوق المكتسبة، وبالتالي يجب العمل على تأمين هذه المؤسسات وضمان فعاليتها في الأنشطة العامة.

في النهاية، يُظهر مفهوم التعطيل الدستوري أهمية كبيرة لتوازن القوى في أي نظام سياسي، حيث أنه يعكس كيفية توزيع السلطة وتحقيق العدالة المطلقة. يتطلب الحفاظ على الدستور كإطار مرجعي وفاعل وجود إرادة سياسية مشتركة من جميع الأطراف المعنية في المجتمع، وذلك من أجل ضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد في هذا المجتمع. يُعتبر الاعتراف بأهمية التعطيل الدستوري كظاهرة متعددة الأبعاد مدخلاً لفهم التحديات الكبيرة والمركبة التي تواجهها الديمقراطيات الحديثة في عالمنا اليوم، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات فعالة ومبتكرة للتصدي لتداعياته السلبية وتأثيرها المدمر على استقرار الحكم الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون كأحد الأبعاد الأساسية لتحقيق المصلحة العامة.

المصادر والمراجع:

- (1) ابراهيم عبد العزيز شيحا- مبادئ الانظمة السياسية- ص243 – ص244
- (2) ابو حميد الساعدي، مصدر نفسه، ص138.
- (3) أمل، أحمد. عدد المقالات: 2. تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان. المجلد 15، العدد 14، إبريل 2022، ص ص 1-33
- (4) برهان غليون- قراءة في كتاب نقد السياسة الدولة والدين. المؤلفون. الأستاذ العربي لخامر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش ص33.

- (5) بكر القباني ثورة 23 واصل العمل الثوري – ص45.
- (6) البو غانمي، أيمن. الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها، 2022. dohainstitute.org.
- (7) توام، رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر، 2022. dohainstitute.org تمت الزيارة الساعة الثامنة مساء من يوم 2025/2/3
- (8) توام، رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر، 2022. dohainstitute.org تمت الزيارة في تمام الساعة 10 مساء من يوم 2024/3/5.
- (9) توني ناجي ، " الأزمات المالية " ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في القطر العربية ، العدد 28 ، 2114 . جميل ، هيل
- (10) ثروت بديوي القانون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية في مصر 1971 .
- (11) جري السيد، النظم الدستورية في البلاد العربية طبعة 1، مكتبة عبد الله، القاهرة، سنة 1956. ص44.
- (12) جعفر عبد السادة ابهير- تعطيل الدستور دراسة مقارنة- الطبعة الاولى عمان – دار الحامد للنشر والتوزيع – 2008- ص49.
- (13) جعفر عبد السادة بهير الدراجي تعطيل الدستور دراسة مقارنة دار الحامد عمان 2008- ص201.
- (14) حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري، ط1، دار الحكمة، الموصل، 1989، ص137.
- (15) ذويب، حمادي. أصول التشريع الإسلامي التكميلية-بين التقديس والدينية، 2024. dohainstitute.org تمت الزيارة مساء / 2024 6:1
- (16) رعد الجدة التشريعات الدستورية في العراق السياسية، مطاب دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص89.
- (17) سعدون عنتر الجنابي، احكام الظروف الاستثنائية في التشريع العراقي، ط1، دار الحرية، 1981. ص34.
- (18) صلاح احمد السيد جودة الشرعية والثورة واثارها على النظام الدستوري المصري دراسة لاحداث ثورة 25 يناير 2011 دار النهضة العربية ص 94
- (19) طعيمه الجرف النظرية العامة للقانون الدستوري وتطور النظام السياسي والدستوري في مصر المعاصرة من فترة اعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى الان – دار النهضة العربية الطبعة الثالثة. القاهرة 2001 – ص195.
- (20) طعيمه الجرف نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي والدستوري في مصر المعاصرة من فترة اعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى الان – دار النهضة العربية الطبعة الثالثة. القاهرة 2001 – ص195.
- (21) عبد الباقي نعمة عبد الله . الظروف الاستثنائية بين النظرية والتطبيق بحث منشور في مجلة العدالة العراقية العدد 201 سنة 1980 ص 219.
- (22) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، ج1، طبعة4، دار المعارف، 1965، ص205.
- (23) عبد السلام الحصري أ. خالد العربي، د. (2023). بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، hnjournal.net . تمت الزيارة يوم 2025/3/22 مساء

- (24) عبد الفتاح ماضي مع مجموعة مؤلفين، & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، 2021. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2-11 - 1025 الساعة الرابعة مساءً.
- (25) عبد الفتاح ماضي، & دراسات التحول الديمقراطي "في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية ص 66.
- (26) عبد الفتاح ماضي. يقع الكتاب في 608 صفحات، مع مجموعة مؤلفين، & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، 2021. dohainstitute.org تمت الزيارة 20024/1/11
- (27) عبد الله اسماعيل البستاني، المساهمة في اعداد الدستور، ط1، 1961، ص 162.
- (28) عجمي، "الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في البلدان المختارة"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 18،
- (29) عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق، ط 2، بغداد، سنة 2013، ص 154-158.
- (30) علي سبتي محمد - وسائل حماية المشروعية - دار واسط للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - 1985 - ص 46.
- (31) علي غالب، القانون الدستوري، مطبعة دار الحكمة، 1991- ص 191.
- (32) غليون، برهان. سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية، 2023. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2025/3/4
- (33) قاسم حسين، أحمد & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي 2021. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2025/3/4
- (34) قاسم حسين، أحمد & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي 2021. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2025/1/4
- (35) قاسم حسين، أحمد & العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، 2021. dohainstitute.org تمت الزيارة مساء 6:1
- (36) مجموعة مؤلفين، القيادة في المجتمع العربي الإسلامي قبل الاستعمار: الأسس الاجتماعية، المرجعيات الثقافية، النماذج 2023. dohainstitute.org تاريخ الزيارة 2025/1/14
- (37) محمد ارزوقي نسيب أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الاول دار الامة للطباعة والنشر الجزائر 1998 ص 62.
- (38) محمد عمد مولود - الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 2009- ص 81.
- (39) محمود عاطف البنا مصدر سابق ص 119.
- (40) منذر الشاوي، نظرية الدولة، مطبعة دار الحكمة بغداد 1981، ص 167.
- (41) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار الورد الاردنية، عمان، سنة 2012 ط 1، ص 33.
- (42) يحيى الجمل، نظرية الضرورة في القانون الدستوري، بلا سنة، طبع دار النهضة العربية، القاهرة، ص 1901